أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على (البطالة، الفقر) في العراق: دراسة حالة

علاء جاسم محمد

الملخص:

حيث هدف البحث إلى بيان المتطلبات الضرورية لسياسات الاصلاح الاقتصادي في العراق. وكذلك تحديد صورة موضوعية محددة عن واقع (البطالة، الصحة، الفقر) في العراق من خلال تحليل بعض مؤشراتها، وبيان مدى تأثير سياسات الاصلاح الاقتصادي على هذه المؤشرات، وقد خلصت الدراسة إلى نتائج كان اهمها تأثير سياسات الاصلاح الاقتصادي على واقع التنمية البشرية في الاقتصاد العراقي، وهذا قد تبين من خلال تراجع في خدمات التنمية الاجتماعية.

Abstract:

Where the aim of the research to indicate the necessary requirements for economic reform policies in Iraq. As well as to identify a specific objective picture of the reality (unemployment, health, poverty) in Iraq through the analysis of some of its indicators, and to indicate the impact of economic reform policies on these indicators, the study concluded the results of the most important impact of economic reform policies on the reality of human development in the Iraqi economy, This may be evidenced by the decline in social development services.

المقدمة:

تعد سياسات الاصلاح الاقتصادي واحدة من اهم القضايا المثيرة للجدل، وذلك من حيث تحقيق الاهداف والنتائج المتحققة منها من جهة وتوجيه انتقادات موضوعية لها من مختصين من جهة اخرى بسبب تبنيها من قبل اهم المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، إن الكثير من الدول النامية ومن ضمنها العراق موضوع الدراسة تسعى إلى تحفيز وتنشيط القطاعات الاقتصادية دون تدخل الدولة، اذ ان برامج وسياسات الاصلاح الاقتصادي لها اثار سلبية واثار ايجابية في الوقت نفسه، وأن تلك الاثار السلبية تنعكس على ذوي الدخل المحدود وعلى الفقراء وتؤدي إلى زيادة الفقر والبطالة، ولذلك وضعت برامج تلائم اقتصاديات تلك الدول ومن ضمنها العراق، من اجل تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي والعدالة الاقتصادية والاجتماعية.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في معرفة العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ومشكلات التنمية البشرية فضلا عن وضع الخطط المناسبة والملائمة لعلاجها من

خلال استخدام سياسات الاصلاح المختلفة من اجل النهوض بواقع اقتصاديات تلك البلدان ومنها العراق.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من خلال الجدل الواسع الذي حظيت به سياسات الاصلاح الاقتصادي، وانتشارها كنظام اقتصادي جديد، تم تبنيه من قبل البلدان النامية على وجه الخصوص، لحل المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها، وتعثر سياسات الاصلاح الاقتصادي في قسم منها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان المتطلبات الضرورية لسياسات الاصلاح الاقتصادي في العراق. وكذلك تهدف الدراسة إلى تحديد صورة موضوعية محددة عن التنمية البشرية في العراق من خلال تحليل بعض مؤشرات التنمية في العراق مثل الصحة والتعليم والبطالة وبيان مدى تأثير سياسات الاصلاح الاقتصادي على هذه المؤشرات.

فروض الدراسة:

تتمثل فروض الدراسة بالاتي:

أ- الفرض الأول: ان سياسات الاصلاح الاقتصادي لها آثار ايجابية على مؤشرات التنمية البشرية في العراق (البطالة، الصحة، الفقر).

ب- الفرض الثاني: التنمية البشرية لها اثار ايجابية على معدلات الفقر في العراق.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في كثير من جوانب البحث المتعلقة بالاطار النظري الفكري ولمفاهيمي لبرامج الاصلاح الاقتصادي، وكذلك اعتمد على المنهج الاستقرائي في تحليل واقع التنمية البشرية من خلال تحليل مؤشراتها والمتمثلة في (البطالة، الصحة، الفقر)

خطة البحث: إذ تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث فضلا عن المقدمة والنتائج والتوصيات. **المبحث الاول:** الاطار النظري لسياسات الاصلاح الاقتصادي.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لأثار سياسات الاصلاح الاقتصادي على مؤشرات التنمية البشرية (البطالة، الصحة، الفقر).

المبحث الثالث: قياس أثر الاصلاح الاقتصادي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق (البطالة، الصحة، الفقر).

المبحث الأول

الإطار النظري لسياسات الاصلاح الاقتصادي

١- ماهية برامج الاصلاح الاقتصادي:

تقدم السياسات الاقتصادية الوسائل التي تؤدي إلى التخفيف من مشكلات الاقتصاد الوطني، وأن تبحث عن الصيغ الواقعية الافضل لتحسين وضع الاقتصاد العراقي وتحسين مساره التنموي، الذي يكون ملائما لقدراته ومكانته، من اجل توفير

الشروط التي تعمل على تحقيق المستوى الملائم والافضل من النمو الاقتصادي المستمر، وفيما يلي تفصيل ذلك:

أ- سياسة التثبيت الاقتصادي:

هي مجموعة من الإجراءات و الأدوات والوسائل أو الآليات ألتي تطبق لخلق حالة توازن مستقر في الاقتصاد[i].

ويمكن إجمال أهداف برامج التثبيت الاقتصادي بما يأتي[ii]:

- التقليل من المستويات المرتفعة لمستوى الأسعار، بما يتناسب مع القدرات الاقتصادية للسكان.
- معالجة مشكلة البطالة بالإبقاء على مستوى عالي من تشغيل للقوى العاملة.
- العمل باتجاه معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.
- السعي باتجاه تحقيق معدلات نمو موجبة للناتج المحلي الإجمالي.

ب- سياسة التكييف الاقتصادي الهيكلي:

هي سياسات ذات آجال طويلة يوصي البنك الدولي بها ويدعو الدولة أن تتبناها عندما تكون هناك اختلالات عميقة لا يمكن علاجها من خلال برامج التثبيت الاقتصادي المتبناة من صندوق النقد الدولي[iii].

٢- أهداف برامج سياسات الاصلاح الاقتصادي:

أ- تنويع الهيكل الإنتاجي:

تهدف سياسة الإصلاح الاقتصاد الى التركيز على نقطتين[iv]:

- الخصخصة: تعني تحويل الملكية العامة الى ملكية خاصة بهدف الزيادة في كفاءة الاستثمارات الموظفة في المشروعات العامة والزيادة في الإنتاج.
- التكامل بين دور الدولة ودور السوق: فهل من الأفضل ان يلغ دور السوق تماماً كما كان الحال سابقاً في نظام التخطيط المركزي، ام أن الأفضل عدم تدخل الدولة في الاقتصاد تماماً. وترك أدارة الاقتصاد القومي لقوى السوق، إذ بالطبع لسوق دور وللدولة دور وأن المهم هو متى تتدخل الدولة ومن خلال ذلك فأن ادارة العرض الكلي تتضمن متى تتدخل الدولة في السوق وتتضمن التخصصية.

ب- معالجة العجز في الموازنة العامة:

أن عجز الموازنة العامة يعكس طبيعة الاختلالات الهيكلية التي مازال الاقتصاد العراقي يعاني منها، ذلك يعني أن المحاولات لمعالجة عجز الموازنة العامة لابد أن يتم بصورة هيكلية، اي تكون ضمن اطار عملية التصحيح الشاملة للاقتصاد الوطني بصورة عامة والتي تهدف إلى التنويع في هيكل الاقتصاد المحلي بصورة خاصة بحيث يقل الاعتماد فيها على القطاع النفطي كقطاع رئيسي في الاقتصاد العراقي[v].

ج- دور الدولة في برامج الخصخصة:

أن الاخذ بقوى السوق يعد احد المبادئ الاساسية في البيئة الاقتصادية الجديدة، لذلك يتطلب الأمر اعادة صياغة دور الدولة من خلال التوجه إلى سياسة الدعم الهادف والتخلي التدريجي عن سياسة الدعم الشامل. وبما يعمل على حماية الطبقات الضعيفة في المجتمعات واعطاء الدور الاكبر للقطاع الخاص في مشاركة الدولة في نشاطاتها الاقتصادية. أن مبدأ التكامل والشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام يعد ضروريا ومهما في اعادة الصياغة لدور الدولة، وذلك لتقليل النفقات المالية.

٣- الانتقادات الموجهة إلى برامج الإصلاح الاقتصادي:

أ- الانتقادات الموجهة إلى برامج التثبيت الاقتصادي:

أن صندوق النقد الدولي يعد مصرفا عالميا مفتوحا لجميع البلدان في العالم، وأن مساهمة الدول النامية فيه قد لا تتجاوز (٢٧%) من اجمالي المساهمة فيه، و أن اتخاذ القرار في صندوق النقد الدولي يخضع لحجم المساهمات، تتمتع الولايات المتحدة الامريكية بنسبة مساهمة مساوية إلى (١٧.٧٨%) من اجمالي المساهمات، في حين أن اربعة وعشرين دولة نامية في افريقيا تمتلك نسبة مساهمة ما يقارب (١.٣٣%) من اجمالي المساهمات[vi]. ذلك يعزز الانطباع عن صندوق النقد الدولي بأنه صندوق الاغنياء.

أن المهام التقليدية التي قام من اجلها صندوق النقد الدولي تراجعت مع صدور قرار الرئيس الامريكي (نيكسون) في اغسطس عام (١٩٧١) بإيقاف تحويل الدولار الامريكي إلى ذهب. ونتيجة لذلك قررت الدول المتقدمة أن تنقل مشاكلها المالية والنقدية خارج صندوق النقد الدولي. وبذلك يكون صندوق النقد الدولي قد استنفذ اغراضه التي قام من أجلها.

لقد واجهت هذه البرامج والسياسات انتقادات عديدة لكونها وصفة واحدة لا تراعي الاوضاع الداخلية لكل دولة، كما أن تلك السياسات كأنت تركز بصورة شديدة على السياسات لإدارة الطلب لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الخارجية والداخلية من خلال القضاء على فائض الطلب، وأن ذلك يؤدي وفقا لافتراضات صندوق النقد الدولي للقضاء على التضخم الناتج عن زيادة الطلب. إلا أنه يخلق حالة من التضخم الناجم عن زيادة التكاليف وتؤدي هذه السياسات والبرامج إلى خسارة كبيرة في الإنتاج وإلى انخفاض شديد في الاستثمارات[vii]. كما أن معظم التسهيلات والقروض الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي كأنت موجهة إلى الدول المتقدمة، وأن تزايد استخدام الصندوق لمصطلح (المشروطية) يشترط أن تتبع سياسات معينة ببرامج الإصلاح الاقتصادي في مجال علاج ميزان المدفوعات وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة[viii].

ب- الانتقادات الموجهة إلى برامج التكييف الهيكلي:

أن من أهم الانتقادات التي وجهت إلى البنك الدولي وبرامجه هي كالاتي:

- أن ادارة البنك لازالت تتأثر كثيرا بالنفوذ للدول الخمس الكبرى وعلى رأس تلك الدول الولايات المتحدة الامريكية التي تمتلك نسبة (٢٠%) من القوة التصويتية.
- البنك الدولي لا يقدم لها الا القليل لتنمية المشروعات الصناعية وتعد الاساس في التنمية الاقتصادية للدول النامية ويركز على قطاعات الطاقة والزراعة والبنية الاساسية.
- تحرير الاسعار والذي يعني عدم التدخل الاداري من قبل الدولة في تحديد الاسعار وترك حرية تحديد الاسعار للمنتجين وفقا لآليات السوق للمنتجات الزراعية والصناعية.
- يعمل على تحرير التجارة الخارجية وفي نهاية الامر على تشجيع الاستيراد باقل تكلفة ممكنة مقارنة مع الإنتاج المحلي والذي قد لا يتمتع بكفاءة عالية وذلك ما يؤدي إلى الاندماج الكامل لدول العالم الثالث ضمن الاقتصاد العالمي[ix].

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لأثار سياسات الاصلاح الاقتصادي على مؤشرات التنمية البشرية (البطالة، الفقر)

أولاً: البطالة:

أن معدلات البطالة في العراق مرتفعة بسبب الظروف الاقتصادية القلقة والاوضاع غير الطبيعية التي مر بها البلد من حرب وإرهاب، غير أن هذه المعدلات المرتفعة للبطالة في العراق تكون منخفضة مقارنة بالدول النامية والدول المجاورة ذات الكثافة السكانية العالية، أن وجود النظام الاجتماعي الشامل والمتكامل في الدول المتقدمة والمتطورة يكفل للشخص العاطل ضمان مستوى معيشة ملائم يجعله لا يغادر اختصاصه لممارسة اعمال اخرى لكسب قوت عيشه، في حين أن المواطن العراقي والمواطن في البلدان النامية يكون مجبرا على أن يعمل اعمالاً اخرى بعيدة كل البعد عن اختصاصه وذلك لعدم وجود مثل هذه الأنظمة الاجتماعية من جهة، وحاجته الماسة لكسب قوت عيشه من جهة اخرى.

بعد فرض العقوبات الاقتصادية على العراق وبعد التراجع الكبير في دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي أدى ذلك إلى تراجع وانخفاض في استيعاب قوة العمل ولاسيما الشباب. وأدى ذلك إلى هجرة الشباب إلى الخارج من اجل البحث عن العمل اذ هاجر (٨٤٠٠٠) مواطن من عمر (٢٠-٤٩) سنة للمدة (١٩٩١-٢٠٠٠)، بلغ أعداد العاطلين عن العمل في العراق وللمدة (١٩٩١-١٩٩٨) ما يقارب (٤) ملايين عاطل[x].

أن هنالك نوعاً جديداً من البطالة بعد عام ٢٠٠٣ سميت (بالبطالة المستوردة)، وذلك بسبب انفتاح السوق العراقية بدون قيود على جميع الاسواق، الأمر الذي عمل

على توقف الكثير من الأنشطة الحرفية الاقتصادية التي كأنت قائمة أنداك. فضلا عن توقف عمل بعض المعامل الصغيرة .[xi]

جدول رقم (١) معدلات البطالة في العراق

السنة	معدل البطالة	السنة	معدل البطالة
١٩٩٠	٥.٥	٢٠٠١	٢٤.٥
١٩٩١	٦.٥	٢٠٠٢	٢٦.٧
١٩٩٢	٧.٥	٢٠٠٣	٢٨.١
١٩٩٣	٨.٥	٢٠٠٤	٢٦.٨
١٩٩٤	١٠.٥	٢٠٠٥	١٧.٩٧
١٩٩٥	١٢.٩	٢٠٠٦	١٧.٥
١٩٩٦	١٣.٩	٢٠٠٧	١٠.٢٦
١٩٩٧	١٥.٤	٢٠٠٨	١٥.٣٤
١٩٩٨	١٧.٤	٢٠٠٩	١٤
١٩٩٩	٢٠.٢	٢٠١٠	١٢
٢٠٠٠	٢٢.٤		

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات.

١- وزارة التخطيط والتعاون الانتمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، دائرة التنمية البشرية.

٢- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية لسنوات مختلفة.

ارتفعت نسبة البطالة إلى (٥.٥%) عام ١٩٩٠ ثم بعد ذلك وصلت إلى (١٧%) خلال عام ١٩٩٧ وبدأت نسب البطالة تتزايد من (٢٠.٢%) خلال عام ١٩٩٩ إلى (٢٢.٤%) خلال عام ٢٠٠٠ وإلى (٢٤.٦%) عام ٢٠٠١ ثم وصلت إلى (٢٦.٧%) خلال عام ٢٠٠٢. وأن هذا التزايد الملحوظ في معدلات البطالة يعد من اهم المؤشرات التي تدل على تدهور وتدني الوضع الاقتصادي في العراق خلال تلك السنوات وأن من اهم الاسباب التي أدت إلى تزايد معدلات البطالة هي الزيادة التي حصلت في الأنفاق العسكري خلال (مدة الحرب) في عقدي الثمانينات والتسعينات، ثم

فرض العقوبات الاقتصادية والتي كانت لها اثار كبيرة في تدهور الوضع الاقتصادي في العراق اذ عانى الاقتصاد العراقي خلال التسعينات من اختلالات هيكلية بسبب ما آلت اليه اوضاع الحرب والعقوبات الاقتصادية. أن التلكؤ الحاصل في برامج اعادة الإعمار وتوجيه القسم الكبير من المنح نحو النشاطات غير الإنتاجية وعدم حصول التحسن الملموس للبنى الارتكازية، كذلك التوقف شبه التام لبعض القطاعات الاقتصادية وكذلك الانخفاض في اجور العاملين، كل ذلك كانت اسباب أدت إلى زيادة معدلات البطالة. لاسيما أن السياسة الاقتصادية المتبعة في العراق منذ عام (١٩٩٥) كانت تستهدف تقليل الأنفاق الحكومي وعدم خلق الفرص الجديدة للعمل فضلا عن الجزئية والمحدودية لدور القطاع الخاص في النشاطات الاقتصادية في العراق، وسوء التخطيط التعليمي من خلال عدم ربط المؤسسات التعليمية بسوق العمل وتسريح الملتحقين في الخدمة الالزامية بعد حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١ بأعداد كبيرة لم تستوعبهم مؤسسات الدولة او سوق العمل[xii].

توقف عمل الشركات والمصانع عن الإنتاج وقد تم تسريح أعداد كبيرة من الموظفين العاملين، فضلا عن تراجع الاهمية النسبية للقطاعين الصناعي والزراعي، اذ توجد نسبة كبيرة من البطالة في قطاع الزراعة والصناعة.

أن معدلات البطالة اخذت تتزايد في العراق لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ اذ وصلت النسبة إلى (٢٨%) خلال عام ٢٠٠٣ وتعد نسبة مرتفعة وذلك بسبب احتلال العراق من قبل القوات الأمريكية ثم بعد ذلك بدأت تنخفض في عام (٢٠٠٧) وذلك بسبب ازدياد عدد الوظائف في القطاعات الحكومية ولا سيما الوظائف العسكرية بعد اجراء الانتخابات البرلمانية خلال عام ٢٠١٥. ومما سبق يمكن القول أن للتغيير الحاصل في النظام السياسي بعد نيسان (٢٠٠٣) وكذلك للتلكؤ الحاصل في برامج اعادة الإعمار وتوجيه القسم الكبير نحو النشاطات غير الإنتاجية وعدم حدوث التحسن في البنى التحتية وكما ذكرناه سابقا فضلا عن تسريح الأعداد الكبيرة من منتسبي دوائر الدولة ومؤسساتها الاعلامية والعسكرية كل ذلك قد اسهم في زيادة ظهور المعدلات المرتفعة للبطالة وبأنواعها كافة، مما أنعكس في انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد وذلك بدوره أدى إلى التوسع غير الرسمي في الاقتصاد والذي اصبح يمثل الملاذ الاخير والوحيد لتوفير فرص عمل من اجل البقاء على المستوى المعيشي السابق، تلك العوامل عملت على تسريح أعداد كبيرة من الايدي العاملة ومن الفئات العمرية الجديدة والتي قدرت بين (٢٠٠-٢٥٠) الف نسمة سنويًا.[xiii]

ثانياً: الفقر:

أن العراق من الدول الغنية بالموارد الطبيعية المختلفة التي تدر عليه دخلا كبيرا لكن حدوث الحروب ولسنوات طويلة وما نجم عنها من عدم الاستقرار ولجميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي بدورها أدت إلى بروز مشاكل متنوعة وعديدة في المجتمع العراقي لازال يعاني منها إلى يومنا هذا.

تقدير خطوط الفقر في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٠:

أ- تقدير خطوط الفقر في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٢:

توقف الجهاز المركزي للإحصاء عن حساب متوسط السعرات الحرارية التي يستهلكها الفرد في الشهر خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٠٢. لذلك تم الاعتماد على الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية للمدة المشار إليها، وعلى الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ما عدا عامي ١٩٩٣ و١٩٩٨، التي توفر فيهما مسح لميزانية و دخل الأسرة، مع الأخذ بنظر الاعتبار تكلفة البطاقة التموينية. وباتباع المنهجية السابقة نفسها تم تقدير خط الفقر لعام ١٩٩٣ و فق الآتي:

$$\text{خط الفقر المدقع لعام ١٩٩٣} = \frac{\text{كلفة السلة الغذائية لعام ١٩٨٨} \times \text{الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية لعام ١٩٩٣ لسنة أساس ١٩٨٨}}{١٠٠}$$

$$= \frac{٣٤٨٣.١}{١٠٠} = ٦٢٤.٤٨٤ \text{ دينار /شهر} \quad =١٧.٩٢٩$$

وتكون كلفة السلع غير الغذائية =

$$= ٦٢٤.٤٨٤ \times \frac{٤٠٨.٤٠ - ٢٦٤.٧٦٤^{(xiv)}}{٢٦٤.٧٦٤} = ٣٣٨.٧٨٦ \text{ دينار /شهر}$$

خط الفقر المطلق = ٣٣٨.٧٨٦ + ٦٢٤.٤٨٤ = ٩٦٣.٢٧٠ دينار/ شهر

ولابد من الاشارة هنا الى ان قيمة البطاقة التموينية والتي تمثل دعم من قبل الدولة للأفراد ومساهمة منها بجزء من تكاليف الحاجات الأساسية الغذائية قد تم طرحها من خطوط الفقر لنحصل على خط الفقر المدقع بعد حسم قيمة البطاقة التموينية وخط الفقر المطلق بعد حسم قيمة البطاقة التموينية، وبالطريقة نفسها تم تقدير خط الفقر خلال المدة ١٩٩٠- ٢٠٠٢.

ب- تقدير خطوط الفقر في العراق للمدة ٢٠٠٣ -٢٠١٠:

تم الاعتماد على متوسط الإنفاق الذي وفرته مسح ميزانية الأسرة للأعوام ٢٠٠٢ و٢٠٠٥ و٢٠٠٧، وعلى الأرقام القياسية للمواد الغذائية للأعوام التي لم تتوفر فيها بيانات عن مسح ميزانية الأسرة و كذلك الأرقام القياسية العامة للأسعار المستهلك مع الأخذ بنظر الاعتبار كلفة البطاقة التموينية.

ولغرض حساب خط الفقر لعام ٢٠٠٤ تم أتباع الخطوات الاتية:

$$\text{خط الفقر الموقع لعام ٢٠٠٤} = \frac{١٥٨٢٧٩.٠٣}{١٠٠} \times ١٧.٩٢٩ = ٢٨٣٧٧.٨٤٧ \text{ دينار/ شهر}$$

ولغرض حساب كلفة السلة غير الغذائية سيتم الاعتماد على متوسط الأنفاق في عام ٢٠٠٥ بسبب ان السلوك الإنفاقي لا يتغير خلال سنة واحدة.

كلفة السلة غير الغذائية لعام ٢٠٠٤=

$$\frac{٣١٧٩٩ - ٥٧١٦٨}{٣١٧٩٩} \times ٢٨٣٧٧.٨٤٧ = ٢٢٦٣٩.٦٣٠ \text{ دينار/ شهر}$$

خط الفقر المطلق لعام ٢٠٠٤ =

٢٨٣٧٧.٨٤٧ + ٢٢٦٣٩.٦٣٠ = ٥١٠١٧.٤٧٧ دينار/ شهر.

وبالطريقة نفسها تم تقدير خط الفقر للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠١٠، والجدول (٢) يوضح خط الفقر المطلق و المدقع للمدة نفسها.

جدول (٢)

تقدير خطوط الفقر في العراق للمدة ١٩٩٠- ٢٠١٠ بالأسعار الجارية (دينار/شهر)

السنة	خط الفقر المدقع	معدل النمو السنوي	خط الفقر المطلق	معدل النمو السنوي
١٩٩٠	٣١.٥٩٠	٤٩.٧٨	٥٥.٤٥٢	٤١.٦٣
١٩٩١	١١٤.٨١٧	١٢٩.٠٤	١٥٨.٨٩٣	١٠٥.٢٧
١٩٩٢	١٩٨.٠٦١	٥٤.٥٢	٢٩١.٩٨٧	٦٠.٨٤
١٩٩٣	٦٢٤.٤٨٤	١١٤.٨٣	٩٦٣.٢٧٠	١١٩.٣٦
١٩٩٤	٣٧٥١.٩٠٥	١٧٩.٣٠	٥٣١٨.٧٩٠	١٧٠.٨٦
١٩٩٥	١٩٧٧٩.٩٣٧	١٦٦.٢٤	٢٤٠٠٨.٤٨٢	١٥٠.٧١
١٩٩٦	١٥٢٤١.٨٠٥	٢٦.٠٦-	٢٠٣٠٣.١٥٥	١٦.٧٦-
١٩٩٧	١٧٦٠٥.٤٨١	١٤.٤١	٢٤٩٧٧.٩٤٣	٢٠.٧٢
١٩٩٨	١٩٥٨٣.٨٤٩	١٠.٦٤	٢٨٩١٧.٧٦٧	١٤.٦٤
١٩٩٩	١٩٥٨٥.٠٩٨	٠.٠٠٦	٣٢٢٧٢.٧٧٢	١٠.٩٧
٢٠٠٠	١٨٩٨١.٨٤٦٠	٣.١٢-	٣٣٨٧٩.٣٢١	٤.٨٥
٢٠٠١	٢٠٥٣٦.٨١٣	٧.٨٧	٣٩٤٢٦.٧	١٥.١٦
٢٠٠٢	٢٢٤٠٣.٣٩٩	٨.٦٩	٤٤٦٨٢.٢٦٣	١٢.٥١

٢٠٠٣	٢٦٠٩٥.٩٧٩	١٥.٢٥	٥٢٠٤٦.٨٩٦	١٥.٢٥
٢٠٠٤	٢٨٣٧٧.٨٤٧	٨.٣٨	٥١٠١٧.٤٧٧	١.٩٩-
٢٠٠٥	٣٤٧٠٩.٥٠٠	٢٠.١٤	٦٢٤٠٠.٤٧٤	٢٠.١٤
٢٠٠٦	٤٥٠٧٢.٢٠	٢٦.١٢	١١٠٣٧٩.١٢٥	٥٧.٠٣
٢٠٠٧	٥١٣٣٥.١٦٤	١٣.٠١	١٢٥٧١٦.٧٥١	١٣.٠١
٢٠٠٨	٥٦٩٥٣.٠٣١	١٠.٣٨	٢٢٣٢١٨.٧٤٤	٥٧.٤١
٢٠٠٩	٦١٣٠٩.٤٣٩	٧.٣٧	٢١٦٩٦٥.٣٠٦	٢.٨٤-
٢٠١٠	٦٢٩٩٧.٧٠	٢.٧١	٢٢٢٢٩٥.٥٨٦	٢.٤٢

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، عام ١٩٩٣.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية ٢٠١٠-٢٠١١.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية ٢٠١٠-٢٠١١.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية (٢٠١٠- ٢٠١١).
-

المبحث الثالث: قياس أثر الاصلاح الاقتصادي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق (البطالة، الصحة، الفقر)

أولاً: نموذج معدل البطالة في العراق:

١- **توصيف النموذج:** أن أساس عملية توصيف النموذج تعتمد على تحديد المتغير التابع والمتغير أو المتغيرات المستقلة حسب منطق النظرية الاقتصادية والجانب النظري إذ تم توفيق نموذج انحدار خطي عام لتمثيل العلاقة بين متغير البطالة كمتغير تابع ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل ويمكن تحديد بيانات الأنموذج القياسي من خلال الجدول (٣).

جدول (٣)
متغيرات الأنموذج القياسي لدالة البطالة في العراق للمدة (١٩٨٠- ٢٠١٠)

السنوات	معدل البطالة	السنوات	معدل البطالة	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	النتاج المحلي الإجمالي
١٩٨٠	٢.٨	١٩٩٨	١٧.٤	١٩٨٠	١٣٥٠٣	١٩٩٨	١٨٦٤٠.٣
١٩٨١	٢.٩	١٩٩٩	٢٠.٢	١٩٨١	١٠٦٢٢.٨	١٩٩٩	٢٨٠٤٤.٦
١٩٨٢	٣	٢٠٠٠	٢٢.٤	١٩٨٢	١٢٨٩٨.٤	٢٠٠٠	٣٢٠٣٥.٧
١٩٨٣	٣.١	٢٠٠١	٢٢.٤	١٩٨٣	١٢٨٩٥.٢	٢٠٠١	٣٤٠٢٦.٩
١٩٨٤	٣.٢	٢٠٠٢	٢٤.٥	١٩٨٤	١٤٢٣٦.٣	٢٠٠٢	٣٥٠٩٨.٩
١٩٨٥	٣.٣	٢٠٠٣	٢٨.١	١٩٨٥	١٥٤٥٨.٤	٢٠٠٣	٢٦٩٩٠.٤
١٩٨٦	٣.٤	٢٠٠٤	٢٦.٧	١٩٨٦	١٥٢٢٦.١	٢٠٠٤	٤١٦٠٧.٨
١٩٨٧	٣.٩	٢٠٠٥	٢٨.١	١٩٨٧	١٦٣١٨	٢٠٠٥	٤٣٤٣٨.٨
١٩٨٨	٣.٦	٢٠٠٦	٢٦.٨	١٩٨٨	٢٠٥٥٥.٦	٢٠٠٦	٤٧٨٥١.٤
١٩٨٩	٣.٧	٢٠٠٧	١٧.٩٧	١٩٨٩	٢١٨٢٠.٥	٢٠٠٧	٤٨٥١٠.٦
١٩٩٠	٥.٥	٢٠٠٨	١٧.٥	١٩٩٠	٢٥٢٤١.٣	٢٠٠٨	٥١٧١٦.٦
١٩٩١	٦.٥	٢٠٠٩	١٠.٢٦	١٩٩١	٧١٣٥.٤	٢٠٠٩	٥٤٧٢٠.٨
١٩٩٢	٧.٥	٢٠١٠	١٥.٣٤	١٩٩٢	٩٣٠٥.١	٢٠١٠	٥٨٤٩٥.٩
١٩٩٣	٨.٥			١٩٩٣	١١٦٥٧.٤		
١٩٩٤	١٠.٥			١٩٩٤	١١٣٧١.١		
١٩٩٥	١٢.٩			١٩٩٥	١٢٢٤٩.٣		
١٩٩٦	١٣.٩			١٩٩٦	١٥٥٢٧.٨		
١٩٩٧	١٥.٤			١٩٩٧	١٨٩٢٦.١		

حيث أن:
y : متغير معدل البطالة (نسبة مئوية) (متغير معتمد).
x : الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار) (متغير توضيحي).

٢- اختبار استقراريه النموذج:

المتغير التابع (Y) معدل البطالة: تم رسم سلسلة المتغير من خلال الشكل (١) وتبين أنها غير مستقرة عبر الزمن لأنه اتجاه السلسلة يأخذ اتجاه تصاعدي وغير مستقرة حول متوسطها.

كما تم اختبار سلسلة المتغير من خلال اختبار (Dickey-Fuller) وتبين أن (t) الجدولية (١.١١١٧٧٨-) اصغر من (t) المحتسبة (٢.٩٤٥٨٤٢-) بمستوى معنوي (٥%) وهذا يعني هناك جذر وحدة في السلسلة وانها غير مستقرة كما هو موضح في الجدول (٤).

المتغير المستقل (X) الناتج المحلي الإجمالي: تم رسم سلسلة المتغير (X) من خلال الشكل (٢) وتبين انها غير مستقرة عبر الزمن لأنه اتجاه السلسلة ليس ثابت حول متوسطها عبر الزمن ويأخذ اتجاه تصاعدي.

كما تم اختبار سلسلة المتغير من خلال اختبار (Dickey-Fuller) وتبين ان (t) الجدولية (٠.٢٤٨٠٧٩-) أصغر من (t) المحتسبة (٢.٩٦٣٩٧٢-) بمستوى معنوي (٥%) وهذا يعني هناك جذر وحدة في السلسلة وانها غير مستقرة كما هو موضح في الجدول (٤).

من أجل ان تحقيق الاستقرارية في السلاسل الزمنية نأخذ الفروق وكما يأتي:

- **المتغير التابع (Y) معدل البطالة:** تم اخذ الفرق الاول للسلسلة وتبين انها مستقرة عبر الزمن لأنه اتجاه السلسلة يتمحور حول متوسطها كما هو موضح في الشكل (٣).
- **المتغير المستقل (X) الناتج المحلي الإجمالي:** تم اخذ الفرق الأول وتبين ان السلسلة مستقرة كما هو موضح في الشكل (٤) لان السلسلة ثابته حول متوسطها.

شكل (١) رسم المتغير (Y) الأصلي

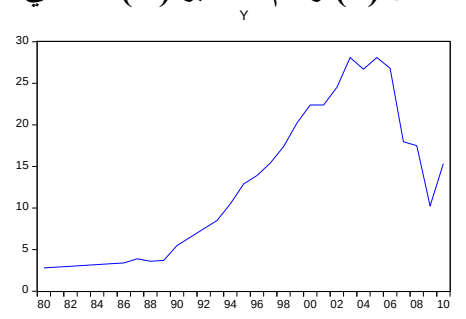

شكل (٢) رسم المتغير (X) الاصلي

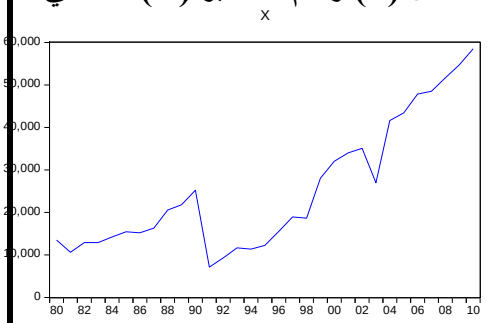

شكل (٣) رسم المتغير (Y) بعد اخذ الفرق الاول

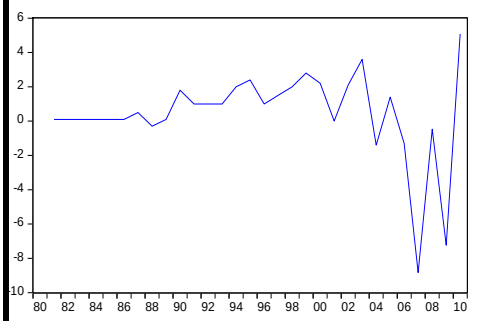

شكل (٤) رسم المتغير (X) بعد اخذ الفرق الأول

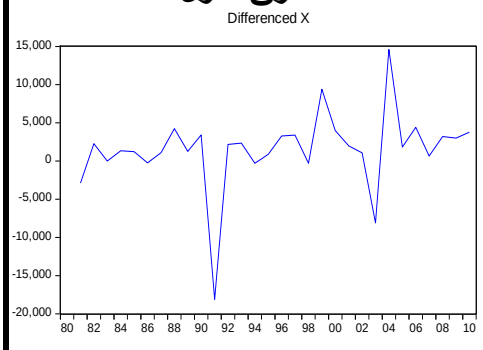

جدول (٤) نتائج اختبار ديكي فولر للمتغيرات المدروسة

المتغيرات	السلسلة الاصلية		عند الفرق الاول	
	إحصائية t- Statistic	القيمة الحرجة t- calculated 5% level	إحصائية t- Statistic	القيمة الحرجة t- calculated 5% level
y	1.111778-	2.945842-	5.265761	3.467367
X1	-0.248079	-2.963972	-6.494854	-2.967767

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews9)

شكل (٥) المعاملات المقدرة للنموذجVAR

Vector Autoregression Estimates
Date: 03/03/18 Time: 06:57
Sample (adjusted): 1982 2010
Included observations: 29 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	Y	X
Y(-1)	0.693589	-442.1357
	(0.25763)	(479.468)
	[2.69215]	[-0.92214]
Y(-2)	0.386154	860.8964
	(0.31470)	(585.671)

	[1.22705]	[1.46993]
X(-1)	-5.49E-05	0.567990
	(0.00011)	(0.20661)
	[-0.49466]	[2.74915]
X(-2)	-9.12E-05	0.213894
	(0.00010)	(0.19536)
	[-0.86921]	[1.09485]
C	2.971834	2159.389
	(1.25278)	(2331.47)
	[2.37220]	[0.92619]
R-squared	0.920022	0.908507
Adj. R-squared	0.906692	0.893258
Sum sq. resids	173.5138	6.01E+08
S.E. equation	2.688818	5004.004
F-statistic	69.02036	59.57897
Log likelihood	-67.08916	-285.4270
Akaike AIC	4.971666	20.02945
Schwarz SC	5.207407	20.26519
Mean dependent	13.29552	26275.89
S.D. dependent	8.802418	15316.20

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews9)

$$X(-1)\ Y = 2.971834 + \underset{[2.37220]}{-5.494505}\ \underset{[-0.49466]}{}$$

أولاً: التفسير الاقتصادي لنموذج البطالة:

١- من الناحية الإحصائية:

- إن معلمة الحد الثابت ذات معنوية إحصائية، وفيما يخص جودة النموذج ككل فإنه يمكن قبوله نظرًا لأن قيمة فيشر المحسوبة اكبر من الجدولية، وما يؤكد على جودة هذا النموذج إحصائياً.
- نجد أنه يمكن قبول معلمتي معدل البطالة المؤخرة بفترة واحدة، وكذلك معلمة الناتج المحلي الاجمالي لأن قيمة t ستويدنت المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٠٥).

- أما فيما يخص جودة العامة للنموذج معدل البطالة كمتغير تابع فنجد أن إحصائية فيشر المحسوبة Fcal= 69.02036 هي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى ٥% حيث Ftab= 2.37220، وبذلك يمكن قبول النموذج بشكل عام،
- إن إحصائية معامل التحديد تشير إلى أن القوة التفسيرية في النموذج عالية، حيث أن المتغير المفسر يشرح التغيرات في معدل البطالة بمقدار (٩٢%). أما (٨%) المتبقية فتعود الى عوامل أخرى متضمنة في العنصر العشوائي (u).

٢- من الناحية الاقتصادية:

- بلغت قيمة الحد الثابت (٢.٩٧١٨٣٤) التي تدل على أن قيمة الحد الثابت يتغير وذلك مع ثبات قيم متغيرات الانموذج، ويعني ذلك أن معدل البطالة يتغير طبيعياً من دون تأثر الناتج المحلي الاجمالي.
- تشير نتائج تقدير VAR أن معدل البطالة يرتبط بعلاقة عكسية مع الناتج المحلي الإجمالي، فهناك علاقة عكسية بين الناتج المحلي الاجمالي (x) ومعدل البطالة في العراق (y) تعكسها الإشارة السالبة وإن التغير الحاصل في الناتج بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير معدل البطالة بمقدار (-٥.٤٩٤٥٠٥)، وهذا يتطابق مع منطق النظرية الاقتصادية، اذ أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي تنعكس على توفير فرص عمل لكثير من الأيدي العاملة وزيادة الإنتاج والإنتاجية.

ثانيا: نماذج الفقر في العراق:

نموذج خط الفقر المدقع في العراق:

أ- **توصيف الأنموذج:** تم توفيق أنموذج انحدار خطي عام لتمثيل العلاقة بين خط الفقر المدقع كمتغير تابع ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل ويمكن تحديد بيانات الأنموذج القياسي من خلال الجدول (٥).

جدول (٥)

متغيرات الأنموذج القياسي لدالة خط الفقر المدقع في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠١٠)

السنوات	خط الفقر المدقع	السنوات	خط الفقر المدقع	السنوات	متوسط نصيب الفرد من الناتج	السنوات	متوسط نصيب الفرد من الناتج
١٩٨٠	٦.١٠٨	١٩٩٨	١٩٥٨٣.٨٥	١٩٨٠	٣٣٤٥.٩٩	١٩٩٨	٣٨٣٧.٩٩٧
١٩٨١	٧.٦٢٩	١٩٩٩	١٩٥٨٥.١	١٩٨١	٣٢٢٨.٦٩٢	١٩٩٩	٤٣٧٧.٢٠١
١٩٨٢	٩.٥٣٨	٢٠٠٠	١٨٩٨١.٨٥	١٩٨٢	٣٢٤٩.٠٣٣	٢٠٠٠	٤٣٠٩.٥٧٤
١٩٨٣	١٠.٨٢١	٢٠٠١	٢٠٥٣٦.٨١	١٩٨٣	٢٧٥٠.٥٠٩	٢٠٠١	٤٢٨٤.٦٠١

١٩٨٤	١٣.٥٩	٢٠٠٢	٢٢٤٠٣.٤	١٩٨٤	٢٦٤١.٩٦	٢٠٠٢	٣٨٧٩.٤١٣
١٩٨٥	١١.٧١٤	٢٠٠٣	٢٦٠٩٥.٩٨	١٩٨٥	٢٦١٦.٤١٨	٢٠٠٣	٢٥٢٥.٧٦٧
١٩٨٦	١١.٧٩٦	٢٠٠٤	٢٨٣٧٧.٨٥	١٩٨٦	٢٦٧٥.٩٢١	٢٠٠٤	٣٧٩١.٥٧٨
١٩٨٧	١٤.٥٢٢	٢٠٠٥	٣٤٧٠٩.٥	١٩٨٧	٢٨٦١.٠٤٢	٢٠٠٥	٣٨٥٦.٢٨٥
١٩٨٨	١٧.٩٢٩	٢٠٠٦	٤٥٠٧٢.٢	١٩٨٨	٢٧٩٧.٩٩٢	٢٠٠٦	٤١٤٠.٨٤١
١٩٨٩	١٩.٢٠١	٢٠٠٧	٥١٣٣٥.١٦	١٩٨٩	٢٦٤٨.٦٥١	٢٠٠٧	٤٠٩٣.٥٣٣
١٩٩٠	٣١.٥٩	٢٠٠٨	٥٦٩٥٣.٠٣	١٩٩٠	٤٠٧٧.١٣٩	٢٠٠٨	٤٣١٧.٩٦٨
١٩٩١	١١٤.٨١٧	٢٠٠٩	٦١٣٠٩.٤٤	١٩٩١	١٤٢٧.١١	٢٠٠٩	٤٣٤٣.٦٤٤
١٩٩٢	١٩٨.٠٦١	٢٠١٠	٦٢٩٩٧.٧	١٩٩٢	١٨٣٩.٤٠٩	٢٠١٠	٤٤٨٧.٣٦٦
١٩٩٣	٦٢٤.٤٨٤			١٩٩٣	٢٣٢٦.٨٣٥		
١٩٩٤	٣٧٥١.٩٠٥			١٩٩٤	٢٣٤٤.٤٣٢		
١٩٩٥	١٩٧٧٩.٩٤			١٩٩٥	٢٣٢١.٧٩٧		
١٩٩٦	١٥٢٤١.٨١			١٩٩٦	٢٤٩٨.٨٦٥		
١٩٩٧	١٧٦٠٥.٤٨			١٩٩٧	٢٩٣٦.١		

حيث أن:

y : خط الفقر المدقع (دينار/ شهر). (متغير معتمد).

x : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الف دينار) (متغير توضيحي).

ب- <u>اختبار استقراريه الأنموذج:</u>

<u>المتغير التابع (Y) خط الفقر المدقع:</u> تم رسم سلسلة المتغير من خلال الشكل (٦) وتبين أنها غير مستقرة عبر الزمن لأنه اتجاه السلسلة يأخذ اتجاه تصاعدي وغير مستقرة حول متوسطها.

شكل (٦) رسم المتغير (Y) الأصلي

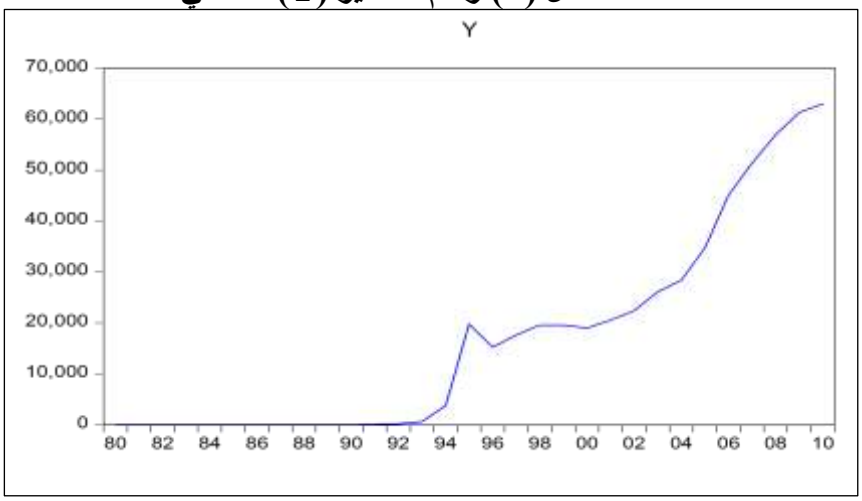

كما تم اختبار سلسلة المتغير من خلال اختبار (Dickey-Fuller) وتبين أن (t) الجدولية (١.٩٧١٧٧٢) اصغر من (t) المحتسبة (٢.٩٦٣٩٧٢-) بمستوى معنوي (٥%) وهذا يعني هناك جذر وحدة في السلسلة وانها غير مستقرة كما هو موضح في الشكل (٧).

شكل (٧) اختبار (ديكي- فوللر) المتغير (Y) الأصلي

Null Hypothesis: Y has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.971772	0.9997
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews9)

من أجل ان تحقيق الاستقرارية في السلاسل الزمنية نأخذ الفروق وكما يأتي:

المتغير التابع (Y) خط الفقر المدقع: تم اخذ الفرق الاول للسلسلة وتبين انها لم تستقر الا عن الفرق الثاني عبر الزمن لأنه اتجاه السلسلة يتمحور حول متوسطها كما هو موضح في الشكل (٨).

شكل (٨) رسم المتغير (Y) بعد اخذ الفرق الاول

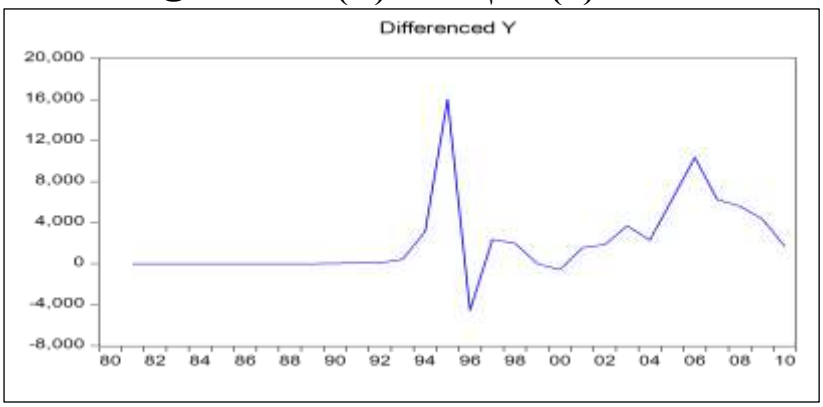

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews9)

كما تم اختبار سلسلة المتغير من خلال اختبار (Dickey-Fuller) وتبين ان (t) الجدولية (٤.٤٤٤٣٥٩-) اكبر من (t) المحتسبة (٢.٩٦٧٧٦٧-) بمستوى معنوي (٥%) كما ان قيمة (Prob) اقل من (٠.٠٥) وهذا يعني ان السلسة خالية من جذر الوحدة وانها مستقرة كما هو موضح في الشكل (٩).

شكل (٩) اختبار (ديكي- فوللر) المتغير (Y) بعد اخذ الفرق الاول

Null Hypothesis: D(Y) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.444359	0.0015
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews9)

وبالتالي سيتم المضي بتقدير نموذج (VAR) والذي يعتمد على تقدير شعاع الانحدار الذاتي لمجموعة من المتغيرات، باعتماد فترات إبطاء، حيث أن المتغيرات التابعة تكون مفسرة باعتماد ماضيها، إضافة متغيرات أخرى مؤخرة بفترات إبطاء، ولتقدير نموذج VAR يجب تحديد درجة التأخر المثلى (VAR(p، وذلك من خلال القيم الدنيا لمعياري Akaike وSchwarz كما في الشكل (١٠).

شكل (١٠) معايير تحديد عدد مدد التباطؤ الزمني

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: Y X
Exogenous variables: C
Date: 03/05/18 Time: 20:37
Sample: 1980 2010
Included observations: 26

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-500.0529	NA	2.03e+14	38.61946	38.71623	38.64733
1	-453.9515	81.56403	7.97e+12*	35.38089	35.67122*	35.46449*
2	-453.1547	1.287263	1.03e+13	35.62728	36.11116	35.76662
3	-451.2293	2.814046	1.23e+13	35.78687	36.46430	35.98194
4	-449.6407	2.077294	1.53e+13	35.97236	36.84335	36.22318
5	-437.2513	14.29554*	8.45e+12	35.32702*	36.39156	35.63357

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews9)

التفسير الاقتصادي لنموذج الفقر: (نموذج خط الفقر المدقع في العراق)

١ـ من الناحية الإحصائية:

- ان معلمة الحد الثابت ذات معنوية إحصائية، وفيما يخص جودة النموذج ككل فإنه يمكن قبوله نظرا لأن قيمة فيشر المحسوبة اكبر من الجدولية، وما يؤكد على جودة هذا النموذج إحصائياً.

- نجد أنه يمكن قبول معلمتي خط الفقر المدقع المؤخرة بفترة واحدة، وكذلك معلمة متوسط نصيب الفرد من النتاج لأن قيمة t ستويدنت المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٠٥).
- أما فيما يخص جودة العامة للنموذج خط الفقر المدقع كمتغير تابع فنجد أن إحصائية فيشر المحسوبة Fcal= 186.7405 هي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى ٥% حيث Ftab= -0.17381، وبذلك يمكن قبول النموذج بشكل عام.
- إن إحصائية معامل التحديد تشير إلى أن القوة التفسيرية في النموذج عالية، حيث أن المتغير المفسر يشرح التغيرات في خط الفقر المدقع بمقدار (٩٧%). أما (٣%) المتبقية فتعود إلى عوامل أخرى متضمنة في العنصر العشوائي (u).

٢ـ من الناحية الاقتصادية:

- بلغت قيمة الحد الثابت (٣٧١٨.٩٥٢) التي تدل على أن قيمة الحد الثابت يتغير وذلك مع ثبات قيم متغيرات الأنموذج، ويعني ذلك أن خط الفقر المدقع يتغير طبيعياً من دون تأثر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي.
- تشير نتائج تقدير VAR أن خط الفقر المدقع يرتبط بعلاقة عكسية مع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، فهناك علاقة عكسية بين متوسط نصيب الفرد من الناتج(x) خط الفقر المدقع بالعراق (y) تعكسها الإشارة السالبة وإن التغير الحاصل في متوسط نصيب الفرد من الناتج بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير خط الفقر المدقع بمقدار (-٠.٢٢٣٣٣٦).

❖ **النتائج:**

١. حصول بعض التغيرات الطفيفة مقابل حصول التراجع في خدمات التنمية الاجتماعية كالتعليم والصحة والبطالة.
٢. أن برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي المطبقة من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية (كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، لها اثار ايجابية في اقتصاديات بعض الدول النامية.
٣. عانى الاقتصاد العراقي من التدهور في هياكله الاقتصادية الاساسية فضلا عن فشل سياسات الإصلاح الاقتصادي فيه قبل عام ٢٠٠٣.
٤. أن الحروب وفرض العقوبات الاقتصادية الدولية تعد من اهم اسباب تدهور مؤشرات التنمية البشرية الاقتصادية في العراق.

❖ **التوصيات:**

١. الالتزام والتأني بالتطبيق التدريجي لسياسات الإصلاح الاقتصادي وتهيئة الظروف الملائمة والمناسبة للأخذ بتلك الإصلاحات الاقتصادية ووضع نظم وتشريعات وقوانين يتم العمل والاخذ بها عند تطبيق الإصلاحات الاقتصادية.

٢. زيادة حجم النفقات العامة على مؤشرات التنمية البشرية كونها مؤشرات تهدف إلى تطوير الفرد وجعله منتجاً ويتمتع بمستوى ثقافي جيد وبصحة جيدة.
٣. العمل على تطوير مؤشرات الصحة والتعليم والبطالة والفقر في العراق كما ونوعا.
٤. العمل على تقليل معدلات البطالة من خلال اعتماد سياسة تشغيل جديدة.

❖ **المراجع:**

([i]) سليم سولانا، " **التكيف الاقتصادي** "، مجلة التمويل والتنمية، فبراير، نيويورك، ١٩٩٠، ص٧٠.
([ii]) كاظم سعد الاعرجي، " **اثر برامج التكيف الهيكلي على الاقتصاد الجزائري** "، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، المجلد (٣)، العدد١٢، ٢٠٠٧، ص٢٠٩.
([iii]) د. مايح شبيب، د.محمد جبار، " **التغيرات الاقتصادية والتكييف الاقتصادي في اليمن دراسة قياسية للمدة ١٩٨٦- ٢٠٠٣**"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (٨)، العدد الأول، ٢٠٠٦، ص ص ٣٢-٣٣.
([iv]) د. صبري أبو زيد، **التنمية الاقتصادية**، جامعة قناة السويس، مصر، ص٢٢٨
([v]) زكي، رمزي، **انفجار العجز، علاج الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي**، (سوريا، دار الهدى الثقافية للنشر)، ٢٠٠٠، ص٧٠
([vi]) سهير معتوق، "**سياسات التثبيت الاقتصادي**"، الطبعة الاولى،(القاهرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ١٩٩٠)، ص٧٩-١٣٠.
([vii]) مؤتمر العمل العربي، الدورة الحادية والعشرون، البند العاشر، **برامج الإصلاح الاقتصادي واعادة هيكلة العمل**، (القاهرة، ١٩٩٤) ص٤٦
([viii]) سامي عفيفي حاتم،(**الخبرة الدولية في الخصخصة**)، الطبعة الاولى، (القاهرة، دار العلم للطباعة والنشر،١٩٩٤)، ص٧٦-٩١
([ix]) أحمد عبد الخالق، "**التعليم والعولمة وتحرير التجارة العالمية**"، الطبعة الاولى،(القاهرة، دار العلم للطباعة والنشر،١٩٩٩) ص٥٤٣.
([x]) عبد الجبار الحلفي، "**الاقتصاد العراقي (النفط- الاختلال الهيكلي- البطالة)**"، (سلسلة كتب مركز العراق للدراسات ٢٠٠٨)، ص٧٣.
([xi]) نبيل جعفر عبد الرضا، **الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط**، (مؤسسة وارث الثقافية، الطبعة الاولى، ٢٠٠٨)، ص ٨٤.
([xii]) احمد عبد الله سلمان الوائلي، **الضرورة والركائز الاساسية للانتقال من الاسلوب المخطط إلى الاسلوب التلقائي للنمو**، العراق حالة دراسية (اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٩) ص١٨٩.

([xiii]) عمار عبد اللطيف سالم، **التشغيل والبطالة الإنتاجية في العراق**، الحوار المتمدن(العدد ٣٩٢١ في ٢٠١٢\١٢\٢٤) على الموقع: www.anewar.orgldebatlshow.art.asp

(xiv) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية (٢٠١٠- ٢٠١١)، ص٥٠٣.